



١٩٨٦ / ١٢

٩٤

● عبد الناصر ومعركة تأمين قناة السويس

محمد حسين هيكل

● الأمن القومي والعمل العربي المشترك / عطا زهرة

● المواقف العربية تجاه الثورة الأريترية / نجوى الفوال

● الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة

في التجربة السودانية المعاصرة / محمد بشير حامد

● قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي

عبد الخالق عبد الله

● الشخصية الثقافية في عالم متغير: نموذج تونس

غالي شكري

● أدب الأطفال العرب والانحراف / زليخة أبو ريشة

● ندوة ٣٠ عاماً على تأمين قناة السويس / طلعت مسلم

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦

العدد الرابع والتسعون

السنة التاسعة

- ثلاثة عشر عاماً على تأميم القناة
وحرب السويس: كيف أدار جمال محمد حسنين هيكل ٤
- عبد الناصر معركة تأميم قناة السويس د. عطا محمد صالح زهرة ١٦
- الأمن القومي والعمل العربي المشترك د. محمد بشير حامد ٢٦
- الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة د. نجوى أمين الفوال ٥٥
- المواقف العربية تجاه الثورة الأروبية د. غالى شكري ٦٦
- في قضایا التخلف والتبعية د. عبد الخالق عبد الله ١٢٤

كتب

- السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية (مجموعة بباحثين) د. اسامه أمين الخولي ١٣٦

الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة^(*)

محمد بشير حامد

أستاذ مشارك - شعبة العلوم
السياسية - كلية الدراسات الاقتصادية
والاجتماعية - جامعة الخرطوم - السودان.

أولاً: آراء في مفهوم الشرعية

تشكل الشرعية في علم السياسة مرتكزاً أساسياً في دراسة العديد من المسائل التي ترتبط ببناء الدولة الحديثة كمشاكل التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي، وقضايا الديمقراطية والمساواة والسلطة وأصول تطبيقها. قضية الشرعية كما ذكر الكاتب أحمد بهاء الدين قد تكون «أكثر الشروط حاجة إلى الإيضاح والتفسير. ذلك أنها تختلف من الولهة الأولى بالقانونية أي الجانب القانوني والشكلي للشرعية، في حين أنها في مجال فلسفة السياسة والحكم أوسع من ذلك وأعمق في معناها ومغزاها»^(١).

ينتهج سعد الدين ابراهيم في تحليله لمفهوم الشرعية نهج ماكس فيبر (Max Weber) الذي يذهب إلى أن النظام الحاكم يكتسب شرعنته من شعور الرعية بتأكيده وجدراته في الحكم، وأنه من دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية على «ادارة الصراع» (Conflict management) بالدرجة الالزامية في المدى الطويل^(٢). ويبقى جوهر الشرعية اذن هو رضا وقبول المحكومين وليس اذعانهم لحق فرد أو مجموعة في ان يمارسوا السلطة عليهم. يقول سعد الدين ابراهيم:

(*) قدم هذا البحث إلى ندوة العلوم السياسية في الوطن العربي التي نظمتها الجمعية العربية للعلوم السياسية في قبرص خلال ٤ - ٨ شباط/فبراير عام ١٩٨٥. وفي ٦ نisan/ابril اطاحت الانفراضة الشعبية بنظام الرئيس المخلوع جعفر محمد نميري كما تنبأ الباحث في دراسته. وقد أضاف الجزء الأخير للدراسة كتقة للبحث عن التجربة السودانية بعد سقوط النظام المايوبي ولم يحدث أي تغيير للنص الأصلي للبحث الذي نفي كما تقدم في الندوة.

(١) احمد بهاء الدين، *شرعية السلطة في العالم العربي* (بيروت: القاهرة: دار الشرق، ١٩٨٤)، ص. ٩.

(٢) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 124-126.

قد يكون سبب قبول المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم بوجي من معتقدهم الديني او بوجي من تقاليده سخة توارثها عبر الاجيال، او بسبب اعجابهم الشديد بصفاته وخصاله وما يجسده من قيم ومثل عليا يرثون بها، او لانه يرعى مصالحهم ويوفر لهم الامن والامان، او لانهم اختاروه بأنفسهم واعطوه هذا الحق ملء معلومة. ينطوي هذا التعريف، بالضرورة، على شرط «الرضاء» الدائم عن الحاكم او عن كل افعاله، وان كان ذلك مرغوبا من حاكم والمحكومين على السواء. من دون الشرعية بهذا المعنى فإن الحاكم الفرد، او النخبة الحاكمة او النظام الحكومية، يكون دائماً خالقاً: غير مطمئن نفسياً، وغير مستقر اجتماعياً، وغير متمن سياسيًّا، مما استخدم من سائل القهر والبطش، او من ضروب المخادعة والانتهازية او من سبل الرشوة والترغيب^(٢).

ويرى سعد الدين ابراهيم أن مفهوم الشرعية الذي طرحته ماكس ثيير هو «القابل المصطلحي» الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي الاسلامي، كما عبر عنه ابن خلدون في مقدمته^(٣).

وأنماط الشرعية عند ماكس ثيير ذات مصادر ثلاثة: أولها التقليدية (Traditional)، وثانيها زعامة الكاريزمية (Charismatic) وثالثها العقلانية - القانونية (Legal-rational). يعني ثيير أن العقلانية القانونية «الشرعية البنية» على قواعد مقتنة تحدد حقوق وواجبات الحاكم وممارسة السلطة وانتقالها، تقتضي حقوق وواجبات المحكومين في علاقتهم بالسلطة^(٤). وهذا لا يعني بالطبع أن كل حاكم يستند في رقعة حكمه على واحد أو أكثر من هذه المصادر. فقد تكون القوة مرتكزاً للحكم، ولكنها لا تصبح صدرأً لشرعية السلطة. ويقول سعد الدين ابراهيم في هذا المعنى: «من المهم ايضاً أن ندرك أن شرعية ليست شيئاً حدياً، يخضع للثانية الوجود المطلق من عدمه. الأدق أنها عملية صيغورية تطورية مدرجة، بمعنى أنها يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة، قابلة للنمو أو التضاؤل... ومن هنا تحاول كل الانظمة الحاكمة - بصرف النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة - ان تكرس شرعيتها ان بدات بمثل هذه الشرعية، او ان تبني شرعيتها ان كانت قد أتت من دونها»^(٥). يصل هذا التصور إلى أن «الكفاءة والفعالية» هي من أهم وسائل تكريس أو بناء لشرعية، وإلى أنه يوجد ارتباط عضوي بين عامل «الشرعية» و«الفعالية» بدرجاتها المختلفة، وإن كان مفهوم المحكومين لكل من الشرعية والفعالية «متغير» وهذا التغيير يرتبط بعوامل كثيرة جتماعية - اقتصادية وقيمية وفلسفية:

(٢) سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، في: ازمة الديموقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٠٤.

يعتقد الباحث في هذا الجزء على دراسة سعد الدين ابراهيم المشار إليها أعلاه، والتي قدمها في ندوة: ازمة الديموقراطية في الوطن العربي، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ليماسول - قبرص، ٢٦ - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٥. يقتبس الكاتب عن ابن خلدون قوله: «اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كان لما يتابع يعاشر أميه ان يسلم له النظر في أمر نفسه وامور المسلمين لا ينزععه في شيء من ذلك وبطبيعته فيما يكلفه من الأمر على المننشط والمكره، وكانتوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البايان والمشترى...». انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(٥) يقسم ديفيد ايستون (David Easton) مصادر الشرعية إلى ثلاثة أنماط: أولها: «الشخصي» (Personal) ويتذهب في هذا إلى أبعد من الكاريزمية في النمط الفيبريري ليضم الحاكم القومي؛ ثانياً: «الايديولوجي» (Ideological) والذي يعتمد على التعبئة الفكرية والعقائدية للجماهير؛ وثالثاً: «الهيكل» (Structural) والذي يرتكز على تكوينات سياسية تقوم وفق مجريات مقبولة (Accepted procedures). انظر:

David Easton, *A System Analysis of Political Life* (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1965), pp. 302-30.

(٦) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

«ان ما يتوقعه الناس او ما قد يوحى اليهم بتوقعه، قد ادى إلى ظهور متغير جديد خلال القرنين الاخرين يتدخل مع كل من الشرعية والفعالية، وهو «الايديولوجية» بالمعنى الضريبي للكلمة... فالنظام الحاكم قد يستمد شرعيته من «ايديولوجية» واحدة، يتوجّه بها إلى قطاعات أو طبقات مهمة في المجتمع، بل ان النخب البدائية أو قوى المعارضة خارج السلطة، في كثير من مجتمعات العالم الثالث قد تروج لايديولوجية معينة تشكل في شرعية النظام الحاكم من ناحية، وتعد بفعالية اكبر وأوسع من ناحية ثانية»^(٢).

إن أهمية دراسة سعد الدين ابراهيم في اثارتها لبعض الاستئلة عن جوهر الشرعية وتحديد مفهومها: هل تعد الثورية مصدرًا لبناء الشرعية أم عاملًا لهدماها؟ وهل تكتسب الشرعية من خلال ممارسة السلطة، أم هي شرط مبدئي لاضفاء الشرعية في المكان الاول؟ وهل هناك تناقض في الرابط بين «الشرعية» و «القانونية» و «الفعالية والكافاءة»؟ وما هو الحد الفاصل بين «الشرعية» و «القانونية» الشكلية؟ يرى برهان غليون مثلاً ان «الشرعية» هي عنصر من عناصر المحافظة والاستمرارية، وهي تميز المجتمعات المستقرة والسائلة وتتناقض مع الثورية والتغييرات الجذرية التي من شروطها كسر البنية القائمة وخرق الشرعية وبناء شرعية جديدة وهذه هي حال المجتمع العربي عموماً^(٣). وقد يرى البعض أن الشرعية لا ترتبط بالضرورة بالفعالية والكافاءة كعناصر تبريرية لاستمرار الحكم أو اضفاء الشرعية عليه، فقد لا تتطابق الفعالية مع مصالح الشعب، وقد توظف الكفاءة في الدفاع عن حكم صفووي أو فئوي أو فردي^(٤).

مفهوم الشرعية الذي يقع في خط اللقاء بين الحاكم والمحكومين هو أيضًا منطلق أبهاء الدين الذي يرى عدم الخلط بين الشرعية والجانب القانوني الشكلي:

«ان الشرعية غير «القانونية الشكلية»، وغير مجرد القدرة على البقاء في السلطة، وانها تختلف عن التأييد والمعارضة لقرارات السلطة، كذلك، فإن الشرعية غير الوصف السياسي لنظام الحكم، ملكياً أو جمهورياً، موروثاً أو جديداً، فالملكية والجمهورية، وغيرها من نظم الحكم، لا ترتبط بالضرورة بالشرعية، لأن الشرعية هي معيار مستمد من نظرة الرعية إلى السلطة، وليس مستمدة من طريقة وجود السلطة أو الاسلوب الذي سلكته للوصول إلى الحكم. انما هذه اشكال للسلطة وليس هي التي تحدد ما اذا كان موقع السلطة من الناس هو موقع «القوة» او موقع «النفوذ». والسلطة في كل زمان ومكان تحتاج إلى القوة لضبط حياة المجتمع ولكنها لا تكون شرعية اذا كانت تعتمد على «القوة» فقط، انما تكون «شرعية» اذا كان لها لدى الناس «قوة النفوذ»، لا «نفوذ القوة» فمن غير هذه الرابطة المعنوية بين السلطة والرعية لا تكون هناك شرعية»^(٥).

إن قول أبهاء الدين بعدم الخلط بين الشرعية والقانونية الشكلية صحيح في اساسه، فالقوانين قد تستثن بمعزل عن الشعب وقيمه ومصالحه، وقد تصبح هي نفسها عرضة للخرق المتواصل من يفترض أن يكونوا حماتها، ولعل هذا هو واقع السياسة في الوطن العربي حيث تعتمد الكثير من الانظمة على القوة والاكراء في حكم شعوبها. فجوهر الشرعية ومغزاها لا يمكن الاستعاذه عنه بأشكال السنطوية والرهبة حتى لو تسترت خلف القوانين المكتوبة واحتاطت نفسها بالدساتير المعلنة. ولكن تقنيات الشرعية يكتسب أهميتها من كونه المؤشر الحقيقي لتضاؤل الشرعية أو فقدانها في الحالات التي لا تتطابق فيها الدستورية - القانونية والممارسة الفعلية للسلطة، بمعنى ان هناك

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٤.

(٨) انظر تعليق برهان غليون في: المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٩) انظر تعليق حمد الفرحان وعمر الخطيب في: المصدر نفسه، ص ٤٥٥ و ٤٥٧.

(١٠) أبهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي، ص ١٢.

تناقضًا بين «النظيرية»، و«التطبيق» وتجاوز السلطة الحاكمة لحدود شرعيتها. فوجود القانونية حتى وإن كانت شكلية يوضح كيفية وكمية هذا التجاوز. ومن هنا، نرى أن الأنظمة غير الشرعية، أو التي انتقدت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية، تسارع عادة إلى تعليق الدستور، وتتجأ إلى العمل بالمحاكم العرفية. وهو اعتراف صريح من جانب هذه الأنظمة بأن قانونيتها، مع ما هي عليه من شكلية، لم تعد مبرراً كافياً لممارسة السلطة.

وإذا كانت مصادر الشرعية في علم السياسة تتعدد أفقياً فإنها تتفرع كذلك رأسياً، معنى أن هنالك الشرعية التي يستمد منها الحكم سلطته والشرعية التي يضفيها الحكم نفسه على الآخرين. وهذا ما يعرف بالسلطة التقويضية (Delegation of Power)، ويكون لازماً أيضاً أن يحدد هذا التقويض بأحكام دستورية مقتنة. وإذا كانت شرعية السلطة شكلية، فإن تقويض السلطة يصبح، بالضرورة، ممارسة غير شرعية. فانتفاء الشرعية يتسبّب أيضاً على من فوض لهم ممارسة السلطة. ولا يخفى من التجربة العملية في بلدان العالم الثالث أن التقويض كثيراً ما يفتقر إلى أصوله المرغوبة ويصبح وسيلة مقنعة لاضفاء الشرعية والبقاء في السلطة. وكثيراً ما نجد أن هذه الممارسة تقود إلى تفضيل أهل «الولاء» على أصحاب «الخبرة» فأهل «الولاء» لهم مصلحة ذاتية في استمرارية الحكم، ويقومون بالدور الأساسي في تبرير وتلقيق وفرض وسائل شرعيتها من خلال مؤسسات الدولة المتعددة، كأجهزة الاعلام والأمن. وفي هذه الحالة يكون الهم الأول والمتلخص الأساسي للطغمة الحاكمة هو البقاء في الحكم رغم انتفاء الشرعية، وذلك عن طريق ارهاب وقمع الجماهير، وتخويفها من البدائل المنافسة للسلطة، وتضخيم المنجزات، وافتلال الازمات، داخلية كانت أم خارجية، لتبرير التفاسع والفشل.

ومهما تعددت المعايير التي نقيس بها مضمون ومصادر الشرعية فمن الواضح أن الأنظمة العربية في معظمها - إن لم تكن في جملتها - تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقة. وفي هذا الصدد يقول مايكيل هدسون (Michael Hudson) :

إن السياسة العربية اليوم لا تتميز فقط بعدم الاستقرار - وإن كان هذا أبرز مظاهرها - إنما تعاني أيضاً من التحيط وعدم وضوح الرؤية للمشاركين والمراقبين على السواء... فالشائعات والمعلومات المغلوطة، أو غير المتوفرة أصلاً، قد احاطت مسار السياسة العربية بسياج من الغموض، وجعلت الساسة العرب في حالة من عدم الشعور بالأمن، وخوف دائم من المجهول. فإذا كانت تصرفاتهم تتسم بالكيوشية (Quixotic) أو البارانويا (Paranoia)، فإن عدم المقولية في ممارستهم ينبع بالضرورة من واقعهم السياسي. فسواء إكانوا في الحكم أم المعارضة، فإنه يتحتم عليهم التعامل في مناخ سياسي (Political Environment) تكاد تكون فيه شرعية الحكم والمؤسسات معدومة، أو خسيئة على أحسن الفروض.^(١١)

ويتوصل سعد الدين ابراهيم للخلاصة نفسها فيقول: «الوطن العربي - بامتداده من المحيط إلى الخليج - تحكمه أنظمة خائفة مذعورة، مصدر خوفها وذرعها هو الشك المتداول بينها وبين شعوبها وبين بعضها البعض وبين قوى أو أكثر من القوى الخارجية... حالة الشك والخوف والذعر هذه هي تعبر كثيب عن أهم الازمات التي تواجه الأنظمة العربية، وهي أزمة الشرعية وبتعبير أدق أزمة تفاصيل الشرعية أو غيابها باتتاً في أنظمة الحكم العربية الحالية». ^(١٢)

Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* ([New Haven]: Yale University Press, Inc., 1977), p. 2.

(١١) ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، ص ٤٠٢.

وإذا كان هذا حال الوطن العربي، كما هو حال العالم الثالث عامة، فإن أزمة الشرعية في السودان أكثر عمقاً وأبلغ أثراً. فقد حاولت الأنظمة السياسية السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال إضفاء جميع مظاهر الشرعية المذكورة أعلاه، على نفسها (من التقليدية - الدينية إلى الأيديولوجية - الشورية) ولعل أهم ما يميز الواقع السياسي الراهن في السودان أن النظام الحاكم قد تخطى وتنبذب في مسار بحثه عن الشرعية، فرفع أولاً شعار الثورية الراديكالية وانتهى به الأمر إلى احتضان الدعوة الدينية المطرفة. ويمكن القول إن الممارسة السياسية في هذا الشأن تقع في نطاق ما يسمى بمسائل «تلقي الشرعية».

ثانياً: المسار التاريخي واسкаلية الهوية

يمثل المجتمع السوداني، كما وصفه العديد من الباحثين، صورة مصغرة (Microcosm) لأفريقيا جغرافياً وبشرياً وحضارياً. فالسودان ليس أكبر أقطار أفريقيا مساحة فحسب، بل هو «الوسط الجغرافي» بين أجزائها المتباينة. وهو مجال الاندماج القومي لشعوب القارة الأفريقية ببعضها من ناحية، وتفاعلها مع العرب من الناحية الأخرى. فالسودان يمتد لشرق أفريقيا كما يمتد لغربها، ويحصل من شمال القارة إلى أفريقيا الاستوائية، وبذلك يتربع على الحدود بين أفريقيا المسلمة وغير المسلمة وبين المناطق الناطقة بالعربية واجزاء القارة الأخرى. وهذا الموقع التميز في ملتقى طرق استراتيجية وحضارية يعكس التباين العرقي واللغوي والديني للسودان، ويشكل في الوقت نفسه دائرة كبرى للتفاعل والاتصال لعديد من الأجناس والحضارات المختلفة. فالسودان، كما يقول الكاتب السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد: «هو المنطقة الوحيدة في أفريقيا التي انتشر فيها العرب بأعداد كبيرة شملت التفاعل النسبي مع كل هذه الأطراف الأفريقية المتميزة في أصولها وتكونيتها السلافية والثقافية».^(١٢).

وقد خلق هذا الوضع، الفريد في تباينه، مصادر متعددة للهوية القومية للسكان في مناطقه المختلفة. فيقول الباحث الجنوبي دنستان واي (Dunstan Wai): «إن السوداني الشمالي يعد نفسه عربياً في حين يعد الجنوبي نفسه أفريقياً. وهذا الانقسام في الائتماء، بين العربية والأفرقة ينافق، بل يلغى، أي تصور يجعل السودان بلداً وشعباً واحداً»^(١٣). ومن وجهة نظر شمالية يقول مدير عبد الرحيم: «وكون أغلب سكان شمال السودان عرب ومسلمون لا يجردهم من أفريقيتهم. بل ان شمال السودان هو المنطقة الوحيدة التي تتصهر فيها عناصر متباينة وتكون كياناً فريداً يمكن وصفه بأنه يجسد أفريقيا كلّاً أكثر مما تجسدهما أي منطقة أخرى في القارة، بما في ذلك جنوب السودان»^(١٤).

وسكان شمال السودان من أصل حامي - سامي (Hamito-Semitic) وهو نتاج هجرات متلاحقة لمجموعات من العرب كانت مصادر للهوية العربية - الإسلامية وسط مجموعات عرقية مختلفة من الشمال. أما سكان الجنوب من أصل سوداني - نيلي زنجي - (Sudanic - Nilotic) Negroid وليس مسلمين في غالبيتهم ولا يدعون أصلاً عربياً، وإن كان بين مجموعات معينة منهم

(١٢) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: الماضي التاريخي والمستقبل (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص. ١٧.

Dunstan M. Wai, «Revolution, Rhetoric and Reality in the Sudan,» *The Journal of Modern African Studies*, vol., 17, no. 1 (1979).

Muddathir 'Abd Al-Rahim, «Arabism, Africanism, and Self- Identification in the Sudan,» (١٥) in: Dunstan M. Wai, ed., *The Southern Sudan: The Problem of National Integration* (London: Frank Cass, 1973), p. 43.

قدر محدود من التأثير باللغة العربية والديانة الإسلامية.

ويمكنا القول بأن تاريخ السودان الحديث، ككيان سياسي، بدأ مع التغلغل التركي الأوروبي في الجزء الأول من القرن التاسع عشر. فقد احتله محمد علي باشا بصفته خديوي مصر في عام ١٨٢١، وانتهى هذا الاحتلال باتفاقية قومية - إسلامية تمثلت في الثورة المهدية. واستمدت الدولة المهدية - مع قصر فترتها الزمنية (١٨٨٥ - ١٨٩٨) - شرعيتها من تصاقها بالشغور الديني العام، مما مكن الثورة من خلق دولة متوحدة من المجموعات القبلية في أنحاء السودان المختلفة. ولا يزال التراث المهدوي متطلعاً في طائفة الانصار، يشكل عنصراً سياسياً هاماً في الواقع السياسي المعاصر.

انتهى حكم المهدية بالغزو الانكليزي - المصري ودخل السودان فيما سمي بالحكم الثنائي (Condominium Rule) وهو مصطلح لم يعرفه القانون الدولي من قبل، بل ابتدعه العقلية البريطانية الامبرialisية لاضفاء الحق القانوني لإنكلترا في غزو وحكم السودان بالمشاركة مع «الحكومة المصرية». وبعد أن استتب الأمر للادارة البريطانية قامت بطرد المصريين وانفردت بحكم السودان فعلياً. واتبع الانكليز سياسة «فرق تسد» (Divide and Rule) فأدخلوا نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule)، الذي اعتمد على تشجيع ودعم الزعامات الطائفية والقبلية، وعلى اذكاء التناقض بينها لتشتيتها. وقد تطورت هذه السياسة لنظام الادارة الاهلية (Native Administration)، أما في الجنوب فقد اتبع الانكليز ما عرف «بـسياسة الجنوبية» (Southern Policy)، وكان الهدف منها فصل الجنوب ادارياً، وعزله سياسياً من التيارات الوطنية التي بدأت تظهر في الشمال. ويقول المؤرخ البريطاني هولت (P.M. Holt) «ان السياسة الجنوبية للادارة البريطانية عملت على فصل الجنوب تدريجياً، وعلى نزع بذور الخصوصية - القبلية (Particularism) فيه. وكما في الشمال فقد كان الغرض الاساسي هو وقف وعرقلة اي تحرك نحو التجانس والتماسك الوطني (Homogeniety)».^(١٦)

ومع ان بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولأسباب تتصل بضعف وضعها الامبرialisي، اتجهت الى تعديل سياستها الاولى والعمل على تشجيع الاتجاه لدمج الجنوب والشمال في دولة واحدة، إلا أنه أصبح من الصعبه أو الاستحالة ازالة الآثار المدمرة لسياستها الاولى. وفي عشية الاستقلال بدأت بوادر الفتنة تظهر بتمرد بعض القوات الجنوبية في عام ١٩٥٥. وكان التمرد تذير خطير لما سيؤول اليه حال السودان المستقل. واتسمت الفترة الاولى للاستقلال بازدياد حدة الصراع الطائفي والخلافات السياسية بين الاحزاب التقليدية^(١٧).

وقد فشل النظام البرلاني - الليبرالي على نمط ويستمنستر (Westminister-type) في تحقيق الاستقرار السياسي، وفي حل مشاكل البلاد الجذرية. وسيطرت الطائفية وقواها القبلية وعناصرها البرجوازية على الساحة السياسية، وجعلت منها مسرحاً لصراعاتها الحزبية الضيقه. ولعل اكبر فشل لقيادات الاحزاب التقليدية هو تقاعسها في حل مشكلة الجنوب. فقد كان موقفها تجاه هذه

P.M. Holt and P.W. Daly, *The History of the Sudan: From the Coming of Islam to the Present Day* (London: Praeger, 1967), p. 139.

(١٧) كانت الاحزاب الرئيسية في ذلك الوقت هي الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يؤيد فكرة الاتحاد مع مصر ولكنه تخلى عنها في عشية الاستقلال، وحزب الامة، الواجهة السياسية لطائفة الانصار (اتباع المهدى) الذي رفع شعار «السودان للسودانين» تخوفاً من التغلغل المصري، وحزب الشعب الديمقراطي، الممثل السياسي لطائفة الختنية المتعاطفة مع مصر، والذي انفصل عن الحزب الوطني الاتحادي واستمر في ولاية لشعار «وحدة وادي النيل».

القضية الهامة متسمّاً اما بالتجاهل لطلاب الجنوبيين، او بالاغداق في الوعود الكاذبة. وكان يمكن ان يشكل مطلب الجنوبيين بوضع خاص للجنوب ارضية مشتركة لاتفاق يرضي أغلب الاطراف المعنية. ولكن القيادات السياسية في الشمال والجنوب لم تتمكن من تخطي النظرة الضيقة لصالحها الطائفية والقبلية والشخصية لتعامل بجدية مع المحتوى الحقيقى والقومى لقضية الجنوب.

لم يكن غريباً ان يتدخل الجيش تحت قيادة الجنرال ابراهيم عبود في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٥٨ لينهي تجربة الحكم البرلاني - الليبرالي. وقد استمد الحكم العسكري سلطته وسلطه من داخل الجيش نفسه، ومن توأط بعض القوى التقليدية معه، وحاول أن يضفي بعض الشرعية على حكمه بإنشاء اطار برلناني في شكل مجلس مركزي. ولكن الحكم العسكري اعتمد أساساً على سياسة القهر وخصوصاً في جنوب السودان حيث حاول أن يحل مشكلة الجنوب عسكرياً عن طريق القمع المسلح، وسياسيًا بفرض برنامج الأسلامة والتعرّف على سكان الجنوب. فأدخل العربية كلغة أساسية في المدارس، وطرد المشردين المسيحيين بحجّة مساندتهم للمتمردين وتعويقهم لوحدة البلاد. وكانت محصلة كل تلك السياسات تفاقم المشكلة وتحول الجنوب الى مسرح لحرب أهلية دامية، مما حول مشكلة الجنوب الى المستنقع الذي غرق فيه النظام العسكري. فقد انعكست الاوضاع في الجنوب على صراعات الحكومة العسكرية والمعارضة الدينية في الشمال، فاندلعت في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٦٤ ثورة شعبية لطها الفريدة من نوعها في العالم الثالث في اثبات شرعية الشارع في وجه العسكريتاريا. وقد وصف الباحث الافريقي علي مازروي (Ali Mazrui) الوضع الذي فجرته ثورة تشرين الاول / اكتوبر بأنه «انتصار للرأي العام في شمال السودان، ومؤشر لدرجة من الاجماع القومي الوعي يمكن اعتباره دليلاً امكانية واحدة للممارسة الديموقراطية في السودان. فمن النادر في أي بلد ان يتنازل حكم عسكري تحت موجة الضغط الشعبي وان تعبر الارادة الشعبية عن نعمتها غير عابنة بالقمع المتوقع من السلطة العسكرية الحاكمة»^(١٨).

وقد حاولت حكومة ثورة تشرين الاول / اكتوبر ان تجد حلّاً سلبياً لمشكلة الجنوب فعقدت مؤتمر «المائدة المستديرة» في الخرطوم في آذار / مارس عام ١٩٦٥، وشاركت فيه كل الاحزاب السياسية، شماليّة وجنوبيّة^(١٩). ولكن مؤتمر المائدة المستديرة لم يتمكن من الوصول الى اتفاق، وسرعان ما تعرضت الحكومة نفسها لتحديات من قبل الاحزاب التقليدية التي نجحت اخيراً في اسقاطها والوصول الى السلطة. وهكذا دخل السودان مرة اخرى في دوامة المزایدات السياسية، وأجهضت الامال والتطوعات التي بشرت بها ثورة تشرين الاول / اكتوبر الشعبية. وزادت حدة مشكلة الجنوب تحت حكم الاحزاب التقليدية، بينما انشغلت القوى السياسية في صراعاتها القديمة من أجل السلطة. وفي أيار / مايو عام ١٩٦٩ تدخل الجيش للمرة الثانية في تاريخ السودان المستقل، فقادت حركة الانقلاب بقيادة جعفر محمد نميري لتصبح حدّاً لصراعات الاحزاب السياسية، ولعلن نهاية النظام البرلناني وحكم القوى الطائفية.

بدأ النظام الجديد بتحالف مع بعض قوى اليسار والقوميين العرب والمستقلين، ورفع

Ali A. Mazrui, *The Multiple Marginality of the Sudan* (London): [n.Pb.], [n.d.], p. 175. (١٨)

Mohamed Omer Beshir, *The Southern Problem: From Conflict to Peace* (London, 1975). (١٩)

شعارات اشتراكية - راديكالية مستقلة من النمط الناصري. ومع ان تشكيلة السلطة، بجهازتها العسكرية والمدنى، جمعت في داخلها عدة اتجاهات سياسية ومنابت ايديولوجية، إلا انها لم تجسّد في حد ذاتها نقاً شعبياً توفر فيه للنظام قاعدة شعبية منظمة. فالشيوعيون، الذين شاركوا في السلطة، لم يكونوا هم القيادة الفعلية للحزب الشيوعي السوداني الذي وقف متحفظاً ومتشكلاً أولاً، ثم معارضًا بعنف لنظام التميري، والناصريون والمستقلون شاركوا بصفتهم الشخصية لا التنظيمية، والبعض منهم يمكن اعتباره عناصر محسوبة على الناصرية والاشراكية.

في البداية استند النظام في اضفاء الشرعية على سلطته بتبني ايديولوجية ثورية وحاول أن يجعل من «مايو الثورة» الوريث الشرعي لثورة «اكتوبر» عام (١٩٦٤). وقد تأثرت ايديولوجية النظام بشعارات ثورة ٢٢ تموز/ يوليو في مصر وقد تجرّبتها إلى حد كبير. ويسبب هذه الثورية والراديكالية أصبح الصدام مع القوى التقليدية محتملاً. وفي عام ١٩٧٠ حدثت المواجهة المسلحة بين النظام والقوى اليمينية المتمثلة في طائفة الانصار، وكان نتيجة الصدام في الجزيرة أن قتل الامام الهادي المهدى زعيم الانصار.

بعد أن وجه التميري ضربته للانصار وحلفائهم من الاخوان المسلمين انقلب على معارضيه من قيادات اليسار وبدأت حملات مكثفة لمطاردة الشيوعيين والزوج بهم في المعتقلات. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٧١ قامت محاولة من بعض الضباط الشيوعيين والديمقراطين للاستيلاء على السلطة. ولكنها احمدت بعد أيام قليلة وعاد التميري إلى السلطة ليتم تصفيته حساباته مع الشيوعيين بطريقة دموية. فاعدم الضباط الشيوعيين وبعد الخالق محجوب السكري مدير العام للحزب وأخرين من قيادته. عقب الصدامات الدامية والمتالية مع اليمين واليسار على السواء، بادر التميري إلى بناء اجهزة جديدة لتأسيس اركان حكمه، وأجرى استفتاء في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧١ توصل به إلى رئاسة الجمهورية، كما قام بحل مجلس القيادة محتكرًا بذلك السلطة السياسية في البلاد. وفي آذار/ مارس عام ١٩٧٢ توصلت حكومة التميري إلى اتفاق في أديس أبابا مع قادة حركة تحرير جنوب السودان، وضع نهاية للحرب الأهلية في الجنوب. واستمر النظام في العمل على تركيز دعائم حكمه فكون في اوائل عام ١٩٧٣ تنظيمًا سياسياً هو الاتحاد الاشتراكي السوداني، الذي نقلت قواه الأساسية وتنظيماته نقاً حرفيًّا من الاتحاد الاشتراكي العربي بمصر. وصاحب هذه التحركات التنظيمية والسياسية تحول تدريجي من الايديولوجية الثورية إلى سياسات وسياسات ذات صبغة محافظة - يمينية في الشؤون الاقتصادية والخارجية. فبدأ النظام يتراجع بانتظام عن قرارات التأميم ويتجه لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف استقطاب الاستثمارات العربية والغربية. أما في علاقاته الخارجية فقد كان التحول صارخاً حيث قام النظام باستدارة كاملة في اتجاه معاكس لسياسته الموالية للكتلة الشرقية، فربط نفسه بمحور القاهرة - الرياض، وبالتالي بالاستراتيجيات الأمريكية والغربية في الوطن العربي وأفريقيا^(٢).

(٢٠) لتفاصيل أوف عن سياسة السودان الخارجية في هذه الفترة، انظر:

Mohammed Beshir Hamid, «The 'Finlandisation' of Sudan's Foreign Policy: Sudanese-Egyptian Relations since the Camp David Accords,» *Journal of Arab Studies*, vol. 2, no. 4 (Spring 1983).

بعد القطيعة مع اليسار كانت أهم المنعطفات التي مر بها نظام النميري هي: اتفاقية اديس ابابا، والمصالحة الوطنية مع القوى اليمنية، وتطبيق الشريعة الإسلامية كأساس للحكم في السودان. فعلى مدار خمسة عشر عاماً لهذا النظام جرياً في جميع الاتجاهات الايديولوجية بحثاً عن الهوية والمنهجية السياسية التي تدعم سلطته وتضمن له البقاء في الحكم.

ثالثاً: الحكم الاقليمي وقضية الاندماج الوطني

إن اتفاقية اديس ابابا، التي أوجدت حلّاً سلبياً لأكثر مشاكل السودان تعقيداً وتأزماً، تعد إنجازاً كبيراً لحكومة النميري. فقد أعطت جنوب السودان حكماً إقليمياً ذاتياً في إطار وحدة الدولة السودانية، وتشكلت بموجبها حكومة إقليمية في الجنوب لها إجهزتها التنفيذية (المجلس التنفيذي العالي) والتشريعية (مجلس الشعب الإقليمي) وتم استيعاب قوات المقاومة الجنوبية، الأنبيانية (Anya-Nya) في الجيش النظامي السوداني.

لم تكن اتفاقية اديس ابابا بكل المعايير إنجازاً هيناً، فقد وضعت نهاية لحرب استمرت قرابة السبعة عشرة عاماً، نثرت في جسم المجتمع السوداني وانهكت امكاناته المحدودة. ويمكن اعتبار اتفاقية السلام انتصاراً شخصياً للنميري. فقد أضفت عليه مسحة من الشرعية واكتسبته مصداقية في الخارج كرجل دولة وسلام^(٢١). ومما لا شك فيه أن اتفاقية اديس ابابا قد أعطت دفعة قوية لاستمرارية النميري وخلقت له قاعدة شعبية ورصيداً سياسياً في الجنوب في وقت لم تثبت فيه اقدامه بعد في شمال البلاد.

ولكن اتفاقية اديس ابابا اتسمت ببعض التناقضات التي أدت من خلال التطبيق إلى تأزم تجربة الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب وانحسار الارضية السياسية لنظام النميري نفسه في الجنوب والشمال في آخر الأمر. فالاتفاقية اقامت في الجنوب نظاماً للحكم يتسم بظاهر البرلمانية أو شبه البرلمانية (Quasi-Parliamentary)، وفي حين كان نظام الحكم في الشمال مغايراً لذلك في تكوينه وأسلوبه.

وقد ظهر ذلك جلياً بعد انتهاء البلاد لدستور الجمهورية الرئاسية وبدأ التناقض يتضح بين التركيبة البرلمانية للحكم الاقليمي في الجنوب وبين الجمهورية الرئاسية للقطر ككل^(٢٢). وما زاد في

(٢١) وصفت صحيفة التايمز النيجيرية اتفاقية السلام بأنها «إنجاز مدهش لأنه من النادر في مثل هذه الأيام أن يتم التوصل إلى حل سلمي بالتفاوض مع حركة انفصالية». انظر: *The Nigerian Times* (Lagos), 7/3/1972.

- وقالت نيويورك تايمز في افتتاحية ولو كتب النجاح لتجربة السودان الجديدة في الوحدة من خلال التباين فستكون سابقة قد تستفيد منها أقطار أخرى تتعانى من مشكلات عرقية ودينية مشابهة. *The New York Times*, 30 February 1972).

- من الملحوظ أيضاً أن بعض الصحف العربية هاجمت الاتفاقية واتهمت النميري بأنه ضحي بعروبة السودان وانعزل عن الأمة العربية كثروط طرح الاستعمار العالمي لانهاء الصراع في الجنوب.

(٢٢) نصت اتفاقية اديس ابابا أن يقوم مجلس الشعب الإقليمي بترشيح رئيس المجلس التنفيذي العالي ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الشخص المرشح. كما أعطت الاتفاقية مجلس الشعب الإقليمي صلاحية أن يطلب من رئيس الجمهورية إقالة رئيس المجلس التنفيذي بأغلبية ثلاثة أربع الأصوات، وعلى رئيس الجمهورية الاستجابة لمثل هذا الطلب.

هذا النقاش ان الدستور نص على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد مما تعارض تماماً مع الافتراضية الأساسية بتعديدية الأحزاب في أي نظام برلناني. وقد أدى تداخل توجهات وتجيئات الاتحاد الاشتراكي من جهة، وسياسات وسلطات المؤسسات الإقليمية من جهة أخرى، إلى خلق مناخ من عدم الاستقرار وتدنى الفعالية وتصاعد التخبط في مسار التجربة في الجنوب. وما شجع على اطراد وتوسيع نطاق التدخل المركزي أن السياسة في الجنوب دخلت في متأهات داخلية نتيجة للصراعات القبلية والطموحات الشخصية لقيادات السياسية في الجنوب. وكانت هناك عوامل أخرى شاركت في تعقيد وتقويض تجربة الممارسة السياسية ومن ذلك فشل المشاريع الاقتصادية، وتفشي الفساد والمحسوبيّة في الإقليم الجنوبي. وقد علق الجنوبيون أمّاً عريضة على عودة السلام واعتقدوا أنه سيجلب لهم الرخاء والتقدم، إلا أن شح الموارد الاقتصادية للبلاد والتخبط الإداري والسياسي والاقتصادي أبقى الجنوب على حاله، يعيش دوامة الفقر والتخلف. ولم تزد الممارسات المركبة والإقليمية الأمر إلا تعقيداً.

وعلى الرغم من ذلك اختار النميري أن يجعل من تجربة الحكم الإقليمي في الجنوب مثالاً يحتذى به في تقسيم شمال السودان إلى خمسة إقاليم لكل منها حكومته الإقليمية ومجلسه التشيلي. وكان التبرير لهذه الخطوة أن اللامركزية تؤدي إلى توسيع رقعة المشاركة الشعبية وإلى ربط أكثر للجماهير بمشاكلها وتطلعاتها المحلية والقومية. ولعل أكثر الفرضيات تفاؤلاً بالنسبة لبعض مؤيدي اللامركزية هي أن المشاركة الشعبية على المستويين المحلي والإقليمي قد تؤدي إلى تأسيس الممارسة الديمقراطيّة على المستوى القومي. ولكن تقسيم شمال السودان إلى خمسة إقاليم لم يكن في حقيقته سوى اجراء شكلي بغير مضمون، إذ بقيت السلطة الحقيقة ممركزة في يد الرئيس النميري، ولم تصبح المؤسسات الإقليمية التي قامت سوى أدوات لبسط نفوذ النظام الرئاسي المركزي في أرجاء البلاد المترامية الأطراف.

ومن المفارقات الغريبة أن السلطة نفسها التي وجدت في «نجاح» تجربة الحكم الإقليمي في الجنوب مبرراً كافياً لتقسيم الشمال أيضاً، قامت بعد ذلك بتجزئة وتمزيق الحكم الإقليمي في الجنوب نفسه، بتقسيمه إلى ثلاثة إقاليم، بحجة أنه لم يصبح مقبولاً البقاء على الجنوب موحداً في حين أن الشمال قد أصبح مقسماً. وقد ساعدت الصراعات القبلية في الجنوب في تمكّن النميري من اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة. فتخوف قبائل الاستوائية الصغيرة من الهيمنة السياسية لقبيلة الدينكا النيلية (أكبر القبائل الجنوبية) جعلها تبني قضية التقسيم. وقد اعتبر الكثير من الجنوبيين قرار التقسيم نصضاً صارخاً من جانب السلطة المركبة لاتفاقية اديس ابابا التي نصت على أن يبقى الجنوب إقليماً موحداً. وفي تصور الغالبية من القادة الجنوبيين أن الهدف الحقيقي للتقسيم هو اضعاف موقفهم تجاه السلطة في الشمال، وبالتالي تمكّن السلطة المركبة من التغلب على الجنوب والتحكم فيه وخاصة بعد اكتشاف النفط في أجزاء من جنوب السودان.

تفجر الموقف في الجنوب وأخذت المعارضة لنظام النميري طابع المقاومة المسلحة، وقامت حركة سمت نفسها انيانيا الثانية (Anya-Nya II) (Anya-Nya II) كامتداد لحركة الانيانا الأولى التي قادت الحرب الأهلية في فترة ما قبل اتفاقية اديس ابابا. واتسعت دائرة المقاومة في الجنوب ف تكونت الحركة الشعبية لتحرير السودان (Sudan People's Liberation Movement)، كتنظيم سياسي له جناح عسكري هو جيش التحرير الشعبي السوداني. ومن الملفت للنظر أن هذه الحركة لم ترفع شعار الانفصال كما رفعته حركة الانيانا في الماضي، بل نادت باسقاط النظام القائم واقامة حكم

علماني بديل. وتبنت قيادتها السياسية اتجاهها يساريًّا ينادي بالاشتراكية كمنهج للحياة والحكم. ولا شك في أن لهذا دلالات قد يكون لها بالغ الاثر في تطور الحياة السياسية في الجنوب وفي علاقته المستقبلية مع الاتجاهات الايديولوجية في الشمال^(٢٣).

إن الأوضاع الراهنة في الجنوب قد أثارت العديد من المسائل التي لا يمكن التكهن بنتائجها. ويمكننا القول بأنه، اذا استبعينا احتمال سعي الجنوب للانفصال، فإن تدهور الموقف الأمني وتصاعد المقاومة المسلحة قد يشكلان عاملاً حاسماً ليس في زوال ما تبقى للنميري من قاعدة سياسية في الجنوب فقط، بل في التعجيل بنهاية النظام القائم نفسه. ولعله من المفارقات الكثيرة التي يحفل بها الواقع التاريخي والسياسي للسودان أن القيادات السياسية التي تمكنت من تخطي حاجز التفرقة والخلافات العرقية والدينية وتوصلت لإحلال السلام في الجنوب، قد تسببت الآن في اثارة الفتنة الدينية والصراع الدموي، وقد تصبح أيضاً من ضحاياه^(٢٤).

رابعاً: المصالحة الوطنية والمشاركة المفقودة

بحلول السبعينيات تغير الكثير من ملامح المناخ السياسي في السودان. يقول أحمد الامين البشير: «ان السياسة في السودان بعد حوادث الجزيرة «أبا الدامية وانقلاب تموز» يوليوا الشيعي وما تبعه من محاكمات وإعدامات، قد فقدت عفويتها وتعيشها السلمي القائم على الحوار والتحالف. ودخلت مرحلة تميزت بالعنف الرسمي والصدام والمؤامرات والقمع والتصفية الجسدية»^(٢٥).

إن التغيير الذي قام به النميري في سياساته الاقتصادية والخارجية وتراجعه عن ايديولوجيته الثورية، لم يحدث أي تقارب ملحوظ بينه وبين القوى السياسية التقليدية، بل لقد تصاعدت حدة الداء المتبادل بين النظام في السودان وقيادات الأحزاب السياسية التي كانت في المنفى جبهة وطنية لاسقاط نظام النميري. وضمت «الجبهة الوطنية»، التي اتخذت من لندن مقراً لها، والحزب الوطني الاتحادي بقيادة حسين الشريف الهندي، وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، والاخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

وقد حاولت المعارضة في المنفى أن تحول دون اكتساب نظام النميري لشرعية أو لارضية سياسية جديدة، وقامت بمحاولات عديدة لاسقاطه كادت أن تنجح في الاطاحة به في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٧٣ وايلول/ سبتمبر عام ١٩٧٥ وتموز/ يوليو عام ١٩٧٦ . ويقول بيتر بيكتولد (Peter Bechtold) انه بالمقارنة مع الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال فقد «ضرب حكم نميري الرقم القياسي من حيث طول بقائه، وكذلك في كثرة المحاولات الانقلابية للطاحنة به - مع كل ما في هذا الوضع

Manifesto: Sudan People's Liberation Movement, 3/7/1984. (٢٢)
الفكر السياسي والايديولوجي لهذه الحركة، وليس في استطاعتنا التكهن في الوقت الراهن، عما إذا كان الشعار اليساري الذي ترفعه هو تكتيك سياسي أم أنه يمثل ايديولوجية ثورية تستطيع أن تتفاعل فكريًا وسياسيًا مع القوى اليسارية في الشمال، والتي ولدت هذه الحركة بمعزل عنها، وخاصة فيما يتعلق بنجاح المقاومة المسلحة.
(٢٤) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية اديس ابابا ومشاكل الوحدة الوطنية، انظر:

Mohammed | Beshir Hamid, «Devolution and the Problems of National Integration in the Sudan,» *Ethnic Studies Report* (International Centre for Ethnic Studies, Kandy, Sri Lanka), vol. 11, no. 2 (July 1984).

(٢٥) احمد الامين البشير، «السياسة والدين في السودان،» *الوطن* (الكويت)، ٦/٢٤، ١٩٨٤.

من مقارنة^(٢٦). وقد اعتمدت «الجبهة الوطنية» في محاولاتها لاسقاط النظام على مساندة كل من ليبيا وأثيوبيا اللتين كان لكل منهما أسبابه الخاصة والمختلفة للتخلص من حكم النميري.

ولكل هذه العداوة المستحکمة بين نظام ایار/مايو و«الجبهة الوطنية»، كان اعلان المصالحة بين النظم وبعضاً قادة جبهة المعارضة مفاجأة للرأي العام السوداني. فقد تم اعلان المصالحة بعد لقاء بين النميري والصادق المهدى، وقد كان لكل من الطرفين أسباباً دفعته للانتقال من موقع المواجهة الى موقع المصالحة. وبعد احداث تموز/يوليو عام ١٩٧٦ الدامية وضع لنظام النميري ان الاستثمارات العربية والاجنبية، في وقت كان يطمع فيه السودان أن يصبح «سلة الغذاء» (Bread-basket) لدول الشرق الأوسط. وكان واضحاً أيضاً أن المصالحة مع قادة الجبهة الوطنية ستقلل من شعور النظام بعدم الأمان وتضفي على سلطته نوعاً من الشرعية^(٢٧).

ومن جهة أخرى، فقد استخلص بعض قادة «الجبهة الوطنية» دروساً من فشل محاولاتهم العديدة في اسقاط النظام. فقد وضح فعلياً أنه ليس من السهل الاطاحة بالنميري ما دام يتمتع بولاء الغالبية من ضباط الجيش السوداني وبمساندة مصر، بل ان تزايد المعارضة المسلحة، للنميري قد دفعته بصورة اكبر الى توثيق علاقاته مع النظام المصري ليحتملي بمظلة مصر الأمنية، مما هيأ لصر نفوذاً ووجوداً عظيماً في السودان أصبح غير مقبول لقيادات المعارضة، وخاصة قادة الانصار. ومن ناحية شخصية وأسرية، وجد الصادق المهدى نفسه بعد مقتل عمه الإمام الهاوي المهدى مسؤولاً عن المحافظة على ما تبقى من مصالح عائلة المهدى التي تعرض أفرادها للتشرد وممتلكاتها للمصادر^(٢٨).

لكل هذه الأسباب، توصل المهدى لقناعة بأن هناك حداً لاستعمال العنف في حل الخلافات السياسية، وبأنه يمكن احداث التغييرات التي ينادي بها من خلال العمل داخل مؤسسات النظام القائم.

رجع الصادق من المنفى ليشارك في السلطة، وانضم اليه الاخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي. أما الشريك الهندي - الشريك الآخر في قيادة «الجبهة الوطنية» - فقد رفض الانضمام لمسيرة المصالحة ما لم يبادر النميري أولاً بإحداث التغييرات المطلوبة في سياسات النظام مؤسساته.

ومنذ البداية ظهرت بوادر الخلاف بين الصفة الحاكمة في الاتحاد الاشتراكي، وبين ممثلي المعارضة السابقة، وتطور الخلاف الى القطيعة بين «القامي» في مساندة النظام، وبين «القادمين» من المنفى ليشاركون في السلطة والنفوذ. وتعذر على أثر ذلك مسار المصالحة وخرج المهدى من الاتحاد الاشتراكي ليجد نفسه في وضع لا يستطيع فيه معارضة النظام جهاراً، ولا يقدر على التعاون الخفي معه. فاكتفى بتوجيه النقد الملطف لسياسة النظام في الصحافة الاجنبية. أما

Peter K. Bechtold, *Politics in the Sudan* (New York, 1976), p. 278.

(٢٦)

Mohammed Beshir Hamid, *The Politics of National Reconciliation in the Sudan* (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1984), p. 6.

(٢٧) المصدر نفسه.

الاخوان المسلمين فقد انتهوا فرصة وجودهم داخل مؤسسات النظام، وعملوا على ترکيز دعائمه تنظيمهم السياسي وتوسيع مجالات نفوذهم تدريجياً دون ضوابط تتير عليهم نسمة النميري أو المتربيين بهم من اعدائهم في الاتحاد الاشتراكي.

وهكذا لم يبق في المعارضة داخل «الجبهة الوطنية» الا جناح الهندي واصل العمل ضد النظام من الخارج، وذلك حتى وفاة الهندي نفسه في كانون الثاني / يناير عام ١٩٨٢، حيث دب الخلاف بين افرادها وتشتت وقتل فاعليتها، وقد استمر الشيوخون وبعض فصائل المعارضة الصغيرة عدياً كالبعثيين في معارضتهم لحكم النميري وتعرضوا باستمرار للمطاردة والاعتقال من قبل أجهزة الأمن.

وعند التحقيق الدقيق لأسباب فشل المصالحة الوطنية - وخاصة بين النميري والمهدى - يبدو أنه، ومنذ البداية، كان هناك ثمة تصور مغاير لفهمها ومضمونها من قبل الاطراف المعنية. وبالنسبة للنميري، كانت المصالحة تعني ضم عناصر المعارضة لمؤسسات حكمه من غير أن يتطلب ذلك منه اجراء تغييرات جذرية في هيكل الحكم أو سياساته. أما بالنسبة للمهدى فقد تصور أن المصالحة تعني الحوار المفتوح داخل التنظيمات السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل جهاز الحكم. ويبعد أنه لم يكتشف الا بعد فوات الاوان ان اتخاذ القرار لا تمارسه مؤسسات الدولة، وإنما يحتكره الرئيس النميري.

ومن أسباب فشل المصالحة أيضاً، أنها لم تكن مصالحة شاملة لتضم اطرافاً أخرى من المعارضة كجناح الهندي والشيوخون. فجاءت مبتدئة مما شنت صفوف القوى المصالحة واضعفت من مقدرتها في حمل النظام على الالتزام بضيق محددة وواضحة للمحتوى السياسي للمصالحة الوطنية. أضف الى ذلك، الخلاف بين المهدى والهندي، وبين الهندي والترابي، وبين المهدى والترابي حول اسلوب المصالحة، وكذلك الخلاف بين كل اقطاب المعارضة من جهة، وبين النميري من جهة أخرى حول مفهوم ومضمون المصالحة. كما ادت شكوك وتخوفات القيادة السياسية في الاتحاد الاشتراكي من نيات وأهداف قادة المعارضة لوضع العراقيين امام تجربة المصالحة والعمل على افشالها، بدعوى أنها تهدد سلامة النظام. لهذا دخل التنظيم السياسي وممثلو المعارضة الذين انضموا له في صراعات داخلية، وهامشية في أغلبها، جعلت من مسار المصالحة جزءاً من لعبة الموازنة لصراعات المجموعات المتنافسة والتي اتقن النميري ممارستها ليستمر في التربع على القمة.

وقد كانت محصلة تجربة المصالحة بالفعل في مصلحة النميري، فقد استطاع تفتيت وحدة المعارضة بتحييد الانصار واستقطاب الاخوان، وبالتالي عمل جناح الهندي عن حليفه السابقين في «الجبهة الوطنية». ويمكن القول إنه لولا المصالحة الوطنية والتي كان من نتائجها غياب الانصار والاخوان المسلمين من صفوف المعارضة، لوجد نظام النميري صعوبة بالغة - ان لم تكن استحالة - في تخطي الازمات الاقتصادية والسياسية الطاحنة والمتالية التي عصرت البلاد منذ عام ١٩٧٨. والأهم من ذلك - وإن كان أقل ظهوراً للعيان - ان المصالحة الوطنية اضفت على نظام النميري قدرأ من الشرعية لم يكن متواصلاً له في الماضي عندما عارضته قيادات تمثل الشرائح الرئيسية في ساحة العمل السياسي. لقد وفرت المصالحة للرئيس النميري نوعاً من حرية التحرك السياسي مكّنه من تدعيم قاعدته في الجيش وفي الاتحاد الاشتراكي، ومن التخلص من بعض المنافسين أو العناصر التي يشك في ولائها، أو يخشى طموحها، في كل من المؤسستين.

ولكن اذا لعبت المصالحة الوطنية دوراً في تمكين نظام النميري من الاستمرارية في السلطة، فهذا لا يعني بالضرورة أنها وفرت له الاستقرارية في الحكم. ويمكننا القول إن أحد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلاد هو أسلوب حكم الفرد الذي اتباه النميري. فغياب الضوابط الدستورية والسياسية التي يمكن أن تحد من سلطاته الواسعة قد ساهم في جعل قراراته عشوائية، يصعب التكهن بمسبياتها وأهدافها.

فعملية اتخاذ القرار السياسي اكتنفها الغموض والشائعات، وكل هذا ادى الى الفشل الذريع والتخبط في معالجة الزخم الهائل والمتضخم من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها البلاد. فإن كانت المصالحة الوطنية قد يسرت الفرصة للنميري ليمارس حكماً مطلقاً في المدى القصير، فإن السلطة المطلقة بطبيعة تكوينها تحمل أيضاً عوامل فنائها^(٢٩).

يمكنا القول إن جماعة الاخوان المسلمين هي المستفيد الثاني من المصالحة الوطنية، فقد احتل قادتها مناصب عليا في أجهزة النظام المختلفة، وبدا ظاهرياً أنهم قطعوا شوطاً كبيراً في تنفيذ استراتيجياتهم بإعلان النميري تطبيق الشريعة الإسلامية. ولكن نجاحات الاخوان المسلمين مع ضخامتها فهي - بطبيعة النظام نفسه - محفوفة بالمخاطر السياسية. فقد يدفعون ثمناً غالياً لتعاونهم اذا سقط النظام او إذا قرر النميري، لسبب او لآخر، أن يجعل منهم كبس فداء كما فعل مع العديد من حلفائه السابقين. ثم ان مسألة التعاون مع نظام النميري او عدمه قد كانت سبباً في انقسام قيادة الاخوان، وهو انشقاق شبيه بالذى حدث - حول المسألة نفسها - داخل الحزب الشيوعي السوداني في مطلع حكم النميري، وليس من المستبعد ان يكون له النتائج نفسها.

اما محصلة تجربة المصالحة بالنسبة لطائفة الانصار فقد كانت سلبية. فال موقف المتأرجح بين التأييد والمعارضة الذي اتخذه الصادق المهدي افقده مصداقته السياسية حتى وسط مجموعات من انصاره. وانتهى الأمر بالمهدي الى المعتقل عندما قرر في النهاية أن يجاهر بمعارضته لسياسات النظام، وخاصة الصيغة التي جرى بها تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان.

إن كل الدلائل تشير الى ان نظام النميري قد استمد استمراريته من غياب البديل الواضح لحكمه. فاستمراريته إذن تقوم على أساس سلبية لا ايجابية. وبالنظر الى الوضع المتردي في السودان سياسياً واقتصادياً وأمنياً، فإن ايجاد البديل قد أصبح اكثر القضايا الحاجة لقطاعات مختلفة في المجتمع السوداني.

خامساً: الشرعية والشريعة

عندما أعلن الرئيس النميري، في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٨٣، تطبيق الشريعة الإسلامية، كان لقراره دوي لا يزال صداه يتتردد داخل وخارج السودان وقد شكل القرار، ولا زال يشكل، منعطفاً خطيراً في تاريخ السودان المعاصر لما قد يصاحبه من تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السوداني في الشمال، وما قد ترتب عليه من تصعيد الوضع

(٢٩) قد يكون شاه ايران قد وصل - ربما من غير ان يقصد - إلى القناعة نفسها عندما قال في عام ١٩٧٦ : «ان المعارضة الحقيقة لي تكمن في ذاتي» . «My Real Opposition is Myself»، *Le Monde* (Paris), 1/11/1976.

المتجر في الجنوب. فكان تعطيل العمل بالدستور واعلان الاحكام العرفية وانشاء محاكم «العدالة الناجزة» بمثابة اعلان الحرب على أي مجموعات أو افراد يعارضون، لسبب أو لآخر، قوانين الشريعة^(٢٠). وكما ذكر كاتب سوداني، فقرار تطبيق الشريعة لم يكن قراراً قابلاً للنقسة على ممكناً ومستحيل. فهو انقلاب - مع التنفيذ - لكيان مجتمع استمد شخصيته من تقاضاته، وحضارته من تبياناته، وقيمه من كشكوكه واسع لعاداته وتقاليده وخصائصه^(٢١).

وقد تعددت وتضاربت التفسيرات للدافع الحقيقية وراء اتخاذ هذا القرار الخطير. فبعض المعلقين اعتبر أن القرار قد بني على استراتيجية محسوبة سياسياً ومخططة اقتصادياً، وبعضهم رأى فيه تأكيداً للعشوانية وعدم التروي وانعدام الرؤية وكل مظاهر التخطي التي اتسم بها نهج واسلوب اتخاذ القرارات السياسية في ظل النظام القائم، والبعض الآخر عزاه الى تزايد الترعة الدينية في نفسية النميري، والتي قد تكون قد جاوزت «دائرة التفاعل الشخصي» لتحمله على اشراك الشعب كله في تجربته الروحية الخاصة. فالصحافة الاجنبية، في غالبيتها، ارجعت قرارات الشريعة الى الاوضاع الاقتصادية المنهارة للبلاد، والتي حدت بالنميري للعمل على ارضاء بلدان الخليج الغنية، وبالذات العربية السعودية، لقوعها دعمها المالي للسودان. هذا التفسير يرتكز على افتراضية ان هذه البلدان لهامصلحة حقيقة في قيام نظام الشريعة الاسلامية في السودان، وهي افتراضية يصعب الحكم بصحتها لاسباب عديدة، منها ان احتمالات زعزعة النظام الحاكم نتيجة لتطبيق الشريعة لم تكن في مصلحة حلفائه العرب. كما ان هذه البلدان ترصد وتراقب بنوع من الحذر والتخوف احياناً تزايد حركات التطرف الديني في الوطن العربي، والتي قد يشجعها اندفاع السودان في تطبيقه للشريعة الاسلامية بطريقة تضع حلفاء العرب في موقف الاحراج.

وهنالك من ذهب الى القول بأن تطبيق الشريعة تم بإيعاز او ضغط من جماعات الاخوان المسلمين، التي لم يبق للرئيس النميري غيرها، بعد أن فقد قواudem الشعبية الواحدة تلو الأخرى. ولا شك ان الاخوان قد نظموا استراتيجية مكتنفهم بطرق مكنتهمن من الوصول قرب موقع السلطة والنفوذ، وقد كان إعلان الشريعة فرصة لا تعرض بالنسبة لهم لتطبيق عقائديتهم الدينية، وتصفية حساباتهم مع منافسيهم السياسيين. وقد فسرت المعارضة في المفى قرارات تطبيق الشريعة الاسلامية على أنها محاولة يائسة من جانب الرئيس النميري لاجراء «عملية تجميل» لنظامه المتداعي، ولصرف الانظار عن الوضع المتردي للبلاد^(٢٢).

ومهما تكن الدافع الحقيقة وراء اعلن قوانين الشريعة الاسلامية، فإن مرحلة تطبيقها قد صاحبها، وما زال يصاحبها، تصاعد مستمر في المقاومة المسلحة في جنوب السودان، وتتوتر في الموقف السياسي في شماله. وقد تكون القناعة التي وصل اليها الكثير من المثقفين السودانيين هي

(٢٠) لعله من المفارقات أن مرحلة تطبيق الشريعة الاسلامية بدأت في ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٢ باعتقال الصادق المهدي (الذي نادى منذ السنتين بانتهاء الدستور الاسلامي) لعارضته العمل بتطبيق حدود الشريعة قبل تحقيق العدالة الاجتماعية، ووصلت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٥، لاعدام محمود محمد طه، زعيم جماعة الجمهوريين المسلمين بتهمة الاحاد والكفر لطلبه بالفداء قوانين ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٢ باعتبارها مخالفة للشريعة.

(٢١) بابكر حسن بكى «السودان... العاصفة والجدول»، السياسة (الكويت)، ١٩٨٤/٥/٢٠.

(٢٢) انظر: الدستور (الدن) ١١ تموز/يوليو ١٩٨٣.

ان النظام الحاكم في السودان اتخذ من الدين وسيلة لتبير استمراريته وشرعنته، ومن قوانين الشريعة سلحاً يشهره في وجه معارضيه السياسيين من جميع الاتجاهات والمنابع. ومن الواضح ان الحديث عن تطبيق الحكم الاسلامي لم يتعد اشكال الشريعة الحدودية الى الحديث عن المعاني الكبرى في الاسلام من الحرية والمساواة والكافية والعدل. ويرى الكثيرون ان الحكم في السودان أصبح اسلامياً في مظهره، بينما استمر سلطوياً في ممارسته، فهو الآن يقوم على أساس الشريعة الاسلامية ولكنه لا يلتزم بأهم اركانها من توفير للعدالة الاجتماعية واقامة لنظام الشورى.

والديمقراطية بمفهومها الحديث هي المصطلح المقابل لفكرة الشورى في التراث العربي الاسلامي. ويجب التمييز بين مبدأ الشورى كما جاء به الاسلام وأقره، وبين الاستبداد الذي تمارسه السلطة باسم الدين وان حاولت صرف النظر عن حقيقته بتطبيق بعض حدود الشريعة. ولعل ممارسة السلطة بتكريس الشريعة لاكتساب الشرعية تمثل تجسيداً واضحاً للازمة الحقيقة للعديد من دول العالم العربي والاسلامي: إن افضل صورة لازمة الشرعية هي العودة الكاريكاتورية للعديد من الانظمة الثورية العربية الى نوع من الشرعية الاسلامية المعلنة كموضوع استهلاك عام. وهي عودة كاريكاتورية لأنها تسعى من خلال تحقيق المطابقة الشكلية بين الصورة لمارسة السلطة وبين القيم الثقافية الاسلامية الراسخة، الى ان تخفي القطيعة المطلقة الفعلية بين اهداف هذه السلطة ومصالح الطبقة المرتبطة بها وبين اهداف الجماعة. واحسن مثال على هذه القطيعة هي ان الصيغة الاسلامية التي تعطى نفسها، تتعارض مع المحتويات الجديدة، الثورية والعدالية للقيم الاسلامية التي يتسلح بها التيار الاسلامي ذاته^(٢٢).

في اواخر شهر اذار/ مارس وبداية شهر نيسان/ ابريل اجتاحت مدن السودان مظاهرات شعبية هادرة تنادي بسقوط النظام النميري. وقد قاد الانتفاضة الشعبية، التجمع الوطني لإنقاذ الوطن، والذي ضم العديد من النقابات المهنية (منها نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين وموظفي المصارف وأساتذة جامعة الخرطوم واتحاد طلابها)، اضافة لبعض الأحزاب السياسية (حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني). واعلن التجمع الوطني العصيان المدني والاضراب السياسي العام. وفي السادس من نيسان/ ابريل انحازت القوات المسلحة الى قوى الانتفاضة، وقادت بتطويق مراكز جهاز الامن القومي واعتقال قادته وتجريد افراده من الاسلحة. وتم تكوين المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب. وبعد التشاور بين القوى التي اطاحت بنظام النميري تم تشكيل مجلس الوزراء برئاسة د. الجزوبي دفع الله نقيب الاطباء^(٢٣).

وكان تكليف الحكومة الانتقالية بشقيها العسكري والمدني هو الاضطلاع بمسؤولية الحكم لمدة عام، والشراف على اجراء انتخابات عامة قبل انتهاء الفترة الانتقالية. وقد شهدت هذه الفترة الكثير من تباين الرؤى، والاجتهادات السياسية، وهي ظاهرة تتفق وطبيعة الانعتاق من

(٢٢) انظر تعليق: برهان غليون، في: *ازمة الديمقراطية في الوطن العربي*، ص ٤٢٥.

(٢٤) نص دستور السودان الانتقالي لعام ١٩٨٥ م في مادته (٥٢) على منح السلطة التشريعية للمجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء، وذلك بأن يحيى مجلس الوزراء مشروعات القوانين ويعرضها على المجلس العسكري الانتقالي لاجازتها واصدارها. وفي حالة اختلاف المجلسين يعرض مشروع القانون على المجلسين في اجتماع مشترك لاصداره بالأغلبية المطلقة. الامانة العامة لمجلس الوزراء، جمهورية السودان: *الحكومة الانتقالية في علم ١٩٨٦ م - ابريل ١٩٨٦ م*، ص ١٧.

القهر الديكتاتوري الطويل. ويقول باحث سوداني عن الحكومة الانتقالية أنها قامت على «شرعية الانفاضة وهي لا شك أقل درجة من الشرعية الثورية القائمة على فلسفة واضحة للتغير الجذري... ولكنها لا شك أعلى درجة من أي شرعية عرفها السودان خلال الثلاثين عاماً الماضية التي شهدت فترتين انقلابيتين وجمهوريتين وحكفين عسكريين»^(٢٥).

وفي خلال الفترة الانتقالية بذلت محاولات عديدة للتوصل لاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بقيادة د. جون قرنق، بل كان متوقعاً في البداية أن تقوم الحركة بالانضمام إلى القوى التي تمكنت من الإطاحة بحكم التميري، وخاصة وأن الحركة قد لعبت دوراً فاعلاً في إنهاء نظامه المتهالك. ولكن الحركة اتخذت موقفاً متربداً في التفاوض مع الحكومة الانتقالية، وبالذات مع الشق العسكري منها (المجلس العسكري الانتقالي الذي وصفته بأنه امتداد لحكم التميري). ويقول في هذا الصدد د. احمد الامين البشير «إن الشرعية الانفاضية تملك على الأقل ما لم تملكه اي من الفترات السابقة من تركيبة قومية لا ينقصها الا اشتراك قرنق وجبهة تحرير السودان التي [ظللت] تتراجعت بين قيود طبيعة الحركة التي اسقطت حكم الرئيس المخلوع وبين الثبات على موقفها، وبالتالي اضعاف الشرعية الانفاضية وحرمان السودان من فرصة نادرة قد لا تتاح له في القريب العاجل للتعامل مع مشاكله المزمنة»^(٢٦).

وإن فشلت الحكومة الانتقالية في إيجاد صيغة ملائمة لاجماع القومي، الا أنها التزمت بعدها في تسليم السلطة في موعدها المحدد. وانتهت الفترة الانتقالية، حسب الميثاق الذي وقعته قوى الانفاضة، بإجراء الانتخابات وتكون حكومة ائتلافية من حزب الامة القومي والحزب الديمقراطي الاتحادي في نيسان / ابريل عام ١٩٨٦^(٢٧).

إن الوضع في السودان تثير مشاعر شتى يمتزج فيها التفاؤل والأمل بالقلق والتخوف. أساس التفاؤل هو طبيعة الشعب السوداني الذي ألى الا ان يسقط في أقل من ربع قرن من الزمان نظامين ديكتاتوريين، ويقيم حكومة منتخبة تستند إلى شرعية ديمقراطية لعلها الفريدة من نوعها في الساحة العربية والأفريقية. وأما القلق بل والتخوف فيرجع إلى هذا التفرد من ناحية، وما يواجهه السودان من مشكلات داخلية وخارجية من جانب آخر. فالحكومة المنتخبة تواجه العديد من المشاكل التي أفرزتها ممارسات وسياسات العهد المأبوي طوال ستة عشر عاماً. وهذه المشاكل متداخلة متشعبة لا يمكن حل اي منها بمعزل عن الأخرى. فالوضع الاقتصادي المتدثر يرتبط

(٢٥) احمد الامين البشير، « نحو شرعية الاجماع القومي في السودان »، الايام (الخرطوم)، ١٩٨٥/١٢/١٦، لعل أكثر المواقيع حساسية في الواقع السياسي السوداني هو تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية. وقد اتخذت الحكومة الانتقالية موقفاً رافضاً لقوانين ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٢ م التي طبقها التميري باسم الشريعة، وجرى بالفعل تجميد هذه القوانين إلا أن الحكومة الانتقالية رأت ترك موضوع الشريعة الإسلامية للجمعية التأسيسية للنظر فيه بعد انتخابها. ويرى د. احمد الامين البشير ان «طبيعة الانفاضة من جهة، وخلط بعض قادتها بين الاسلام وبين قوانين ايلول/سبتمبر ١٩٨٢، عن حسن نية او عن سوء النية، قد ادى الى الواقع في المذاق التاريخي الذي يجد السودان فيه نفسه الان..».

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) لعله كان في الامكان اعتبار هذا الانجاز الفريد مكملاً لو شملت الانتخابات بعض دوائر الاقليم الجنوبي التي لم تتم فيها الانتخابات لاسباب امنية.

رباط وثيقاً بالشكلة الرئيسية وهي الحرب التي تدور رحاماً في جنوب السودان وتهدهد التمرق^(٣٨).

ان ما يحدث في جنوب السودان لا يمكن تبسيطه، كما داومت على ذلك مصادر الاعلام لغربية، على انه نتيجة للفرقة والفرقة بين «العرب المسلمين في الشمال»، و«الافارقة المسيحيين في جنوب»، فليس هنالك اي تناقض بين الاسلام والافرقة. فالسودان ليس الدولة الوحيدة في افريقيا التي بها اغلبية مسلمة^(٣٩). فلو أصبحت المسيحية هي المعيار لن هو افريقي، فهذا يعني ستبعد مئات الملايين من المسلمين من القارة الافريقية. وبالتالي، فإن هذا المنطلق الديني يعني بالضرورة ان الافارقة المسيحيين لهم، من ناحية الهوية، عاملأً مشتركاً مع الاقلية البيضاء الحاكمة في جنوب افريقيا.

وينطبق المنطق نفسه بالنسبة للعروبة. فإذا كان المحك ايضاً ان كل من هو من اصل عربي (يعتبر افريقياً، ففي هذه الحالة تصبح القارة الافريقية قاصرة على الجزء الجنوبي حتى خط الاستواء فقط، بما في ذلك النظام العنصري في جنوب افريقيا. وحتى حركة تحرير السودان لا طالب بفصل الجنوب عن الشمال، بل تدعوا إلى أسس الحكم يقوم على العلمانية والتوجه الاشتراكي والتوزيع العادل للثروات في السودان كل. وهنالك تقارب في وجهات النظر بين مفهوم الحركة وقطاعات كبيرة في شمال السودان. وبال مقابل هناك ايضاً معارضه للحركة في جنوب السودان نفسه، وخصوصاً في اقليم الاستوائية الذي يخشى سكانه مما يسمونه «الدينكا»، على الجنوب^(٤٠). ويمكن القول ان التباعد السياسي والفرقة القبلية بين قطاعات مختلفة في جنوب السودان، لا يعادلها الا التباعد السياسي والفرقة القبلية في شمال السودان (والتي تضم قوى لها اتجاهات انفصالية). فالمشكلة لم تعد مشكلة جنوب السودان فحسب، وإنما مشكلة السودان ككل.

ان حقيقة التباين بجميع انواعه في السودان يشكل في أن مصدر قوة ومصدر ضعف، مصدر قوة اذا تعامل السودانيون مع هذا التباين «لتواصل الانصهار القومي القائم على حرية الاختيار والمساواة في المواطن، ولتكريس التعدد والتباين الثقافي والعرقي والديني لازراء الحياة السودانية وتغتها»^(٤١). وهو مصدر ضعف، لانه كان وراء ازمات الديمقراطية في السودان. والآن وقد استعاد السودان النظام الديمقراطي البرلنائي، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو مدى صلاحية هذا النظام لقطر متaramي

(٣٨) توقف العمل في قناة جونقلي والتنقيب عن النفط في الجنوب الغربي من البلاد بسبب الحرب الأهلية. كما ان مدینونية السودان فاقت التسعة مليارات دولار. وقد مرت البلاد بأزمة المجاعة المنساوية التي عتم عليها النظام المالي لاسباب سياسية واستطاعت الحكومة الانتقالية، بفضل المساعدات الخارجية والجهد الذاتي من احتواء انارها المدمرة.

(٣٩) السنغال مثلاً به اغلبية مسلمة مقارنة بالعدد الكلي للسكان، وعدد المسلمين في نيجيريا يفوق عدد سكان السودان كافة.

(٤٠) اغلب المنتدين لحركة قرنيق من قبيلة الدينكا أكبر القبائل في جنوب السودان.

(٤١) البشير، «نحو شرعية الاجماع القومي في السودان». يقول البشير «لقد أضاع الانتقاضيون على أنفسهم وعلى السودان فرصة نادرة بالضرب على الحديد وهو ساخن بعمل ما هو صواب وحق، وبالتالي اعادة السودان إلى مساره التاريخي لوحدة التراث السوداني... ان الاسلام في السودان بانبعاده الثلاثة المتمثلة في الانسان والزمان والمكان يخدم فقط في بيئه تعرف بالتعدد والتباين وتتمتع بالسلام والتفاعل الحر».

الاطراف كالسودان، ومدى قابلية المناخ السياسي للممارسة الصحيحة لهذا النموذج. فقد جرب السودان هذا النظام من قبل مرتين انتهت كل منهما بانقلاب عسكري. وبروز وكسوف هذا النطاق الديمقراطي جعل السودان يتربّع ما بين شرعية الحكم المدني وديكتاتورية التحكم العسكري منذ ان نال الاستقلال. إن للنظام البرلماني Parliamentary System مزاياً، فهو مثلاً يكفل التمثيل النبلي للاقليات، ولكن في وضع تعددية الاحزاب قد يقود الى حكومات ائتلافية تتمتع بالشرعية البرلمانية ولكنها لا تملك القدرة الكافية، او القيادة الموحدة، لواجهة المشاكل المستعصية، نظراً لعدم استقرار الحكومات الائتلافية بطبيعة وحكم تكوينها. ولعل البديل الديمقراطي الذي يمكن طرحه هو النظام الرئاسي الفدرالي (Federal Presidential System)، فهو قد يضمن الاستقرار السياسي ويمنع الاقاليم قدرأً من الحكم الذاتي. ولكن هذا النظام قد يثير ايضاً بعض المخاوف والتحفظات. فيمكن أن يؤدي إلى الهيمنة الفردية على السلطة ويتحول الى رئاسة امبراطورية (Imperial Presidency)، مما يفقد المقومات الأساسية للشرعية السياسية. ومن ناحية أخرى، فإن اعطاء الاقاليم قدرأً كبيراً من الحكم الذي قد يؤدي الى تقسيم الوحدة الوطنية في بلد لم يترسخ فيه مفهوم الانتماء القومي بدرجة كافية للتغلب على بعض النزعات الانفصالية (في جنوب وغرب السودان على سبيل المثال).

إن وضع حد للاستنزاف البشري والمادي نتيجة للحرب الدائرة في الجنوب هو من الاولويات التي يجب التوصل الى حل لها. فلهذه الحرب وتقاعدها، اضافة الى جوانبها الامنية، ابعاد استراتيجية قد تؤدي الى لبنة الوضع في السودان وبقائه (Balkanization) الصراع في المنطقة المتاخمة، لعل نتيجته الحتمية ان يجعل السودان «رجل افريقيا المريض».

وهناك ايضاً الانقسامات العقائدية والمساومات الحزبية والمزايدات السياسية التي تهدد المسار الديمقراطي في السودان. ومن هنا فإن تجاوز القوى السياسية لنظرتها الحزبية الضيقة امر حيوي تتطلب طبيعة الارضية المهمة للتجربة الديمقراطية والمصلحة القومية العليا.

وترتبط بهذه المشكلات مشكلة الهوية السودانية، فمع التأكيد على التباين في المجتمع السوداني تصبح القضية الملحة هي ان تصل كل القوى والفعاليات السياسية الى قناعة تامة بأهمية وضرورة تأكيد انتمائهم اولاً وقبل كل شيء الى «سودانيتهم». وهذا هو التحدي الحضاري والفكري والسياسي الذي سيحسم مسألة الهوية السودانية ومشكلة الحكم في السودان □